نشرة
مسح قطاع الخدمات المالية – دبي
(2007)

يعتبر قطاع الخدمات المالية من الأنشطة الهامة في دفع عجلة الاستثمار كجهة تمويلية رئيسية لكافة المشروعات الإقتصادية ويساهم في حفظ القيمة الاقتصادية للمشروعات الاقتصادية في إمارة دبي. ويهدف مسح الخدمات المالية إلى توفير قاعدة بيانات إحصائية واقتصادية شاملة عن نشاط مؤسسات القطاع المالي العاملة في الإمارة والذي يشمل الوساطة المالية وشركات التأمين ومؤسسات الوساطة المالية المساعدة والتي تساهم في التعرف على مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة الإجمالية، والتكوين الرأسمالي وحجم العمالة ومن حيث الإيرادات من الفوائد على القروض وإيرادات الاستثمار والإيرادات الأخرى...الخ.

بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع المالي بإمارة دبي (463) منشأة حتى نهاية 2006، وقد تم تنفيذ المسح بأسلوب الحصر الشامل.

1 – حجـم الإنتاج

يتضح من الجدول (1) والشكل (1) حجم إنتاج ومستلزمات إنتاج أنشطة القطاع المالي حيث بلغ حجم إنتاج الوساطة المالية بالإمارة (20.7) مليار درهم محتلاً الصدارة من حيث مساهمته في إجمالي إنتاج القطاع المالي حيث ساهم بنسبة 85.5 % من الإجمالي، بينما بلغ حجم إنتاج مؤسسات الوساطة المالية المساعدة (1.8) مليار درهم مساهماً بنسبة 7.4 % من إجمالي القطاع المالي، وبلغ حجم إنتاج التأمين (1.7) مليار درهم بنسبة 7.1 % من القطاع المالي.

كما يتضح من الجدول (1) والشكل (2) أن مستلزمات إنتاج الوساطة المالية بلغت (2.7) مليار درهم بما نسبته 77.5 % من مستلزمات إنتاج القطاع المالي بينما بلغت مستلزمات إنتاج مؤسسات الوساطة المالية المساعدة (391) مليون درهم بما نسبته 11.1 % والتأمين (405) مليون درهم بما نسبته 11.4 % .

جدول (1) الإنتاج ومستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة حسب النشاط المالي*

(القيمة بالألف درهم)

البيـــان	عدد المنشآت	حجم الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
الوساطة المالية	173	20,757,716	2,747,958	18,009,759
التأميـــن	68	1,726,946	405,143	1,321,803
مؤسسات الوساطة المالية المساعدة	222	1,802,396	391,153	1,411,242
القطاع المالي	463	24,287,058	3,544,254	20,742,804

شكل (1) حجم الإنتاج في القطاع المالي

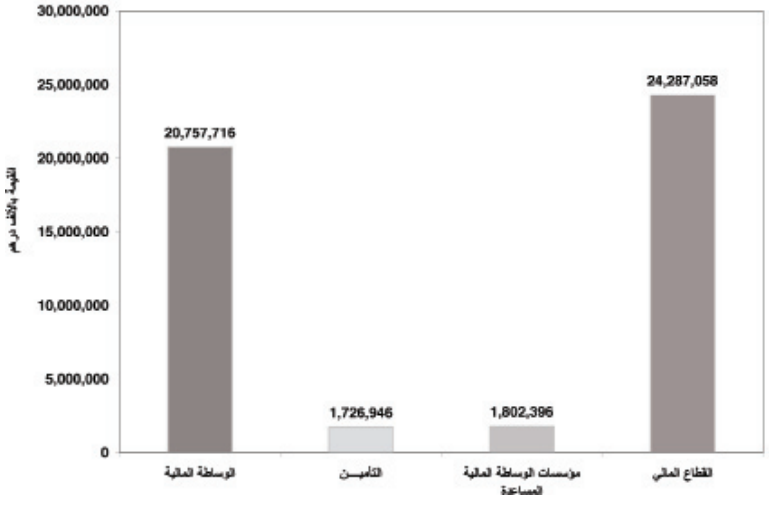

شكل (2) مستلزمات الإنتاج في القطاع المالي

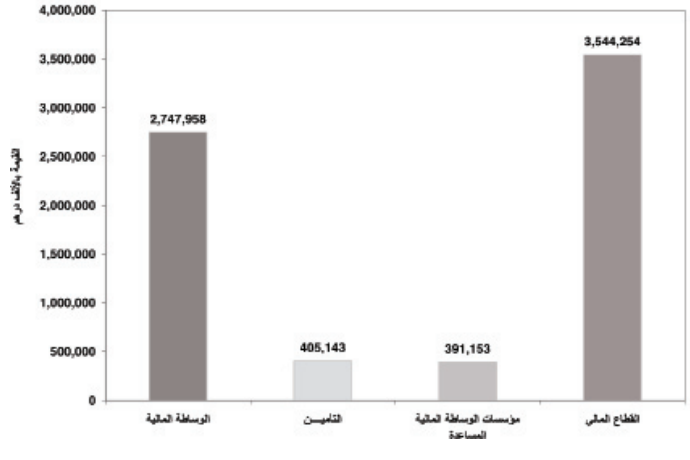

2 – القيمة المضافة الإجمالية

يتضح من الجدول (1) والشكل (3) القيمة المضافة لأنشطة القطاع المالي حيث بلغت القيمة المضافة الإجمالية لنشاط الوساطة المالية (18) مليار درهم وقد شكلت النسبة الأكبر من حيث مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية للقطاع المالي حيث بلغت نسبة مساهمتها 86.8 % من القيمة المضافة المحققة في القطاع المالي.

بلغت القيمة المضافة الإجمالية لقطاع مؤسسات الوساطة المالية المساعدة التي شملها المسح (1.4) مليار درهم مساهماً بنسبة 6.8 % من القيمة المضافة المحققة في القطاع المالي. وتعتبر هذه المساهمة ضئيلة نسبياً وبلغت القيمة المضافة الإجمالية لمنشآت التأمين التي شملها المسح (1.3) مليار درهم بنسبة مساهمة بلغت 6.4 % من القيمة المضافة المحققة في القطاع المالي.

ويتضح جلياً أن مساهمة كل من التأمين ومؤسسات الوساطة المالية المساعدة في القيمة المضافة تعتبر ضئيلة نسبياً إذا ما قورنت بالوساطة المالية إذ أنها تساهم بشكل كبير في القيمة المضافة الإجمالية للقطاع المالي .

شكل (3) القيمة المضافة الإجماليـة في القطـاع المالـي

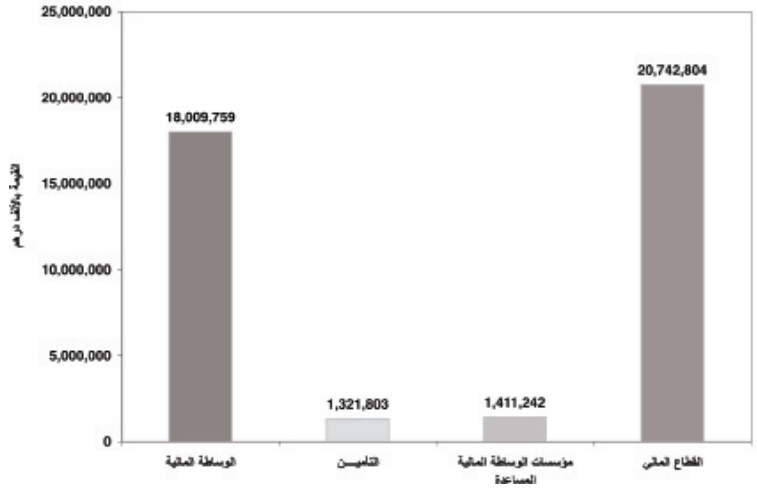

كما هو مبين في الجدول (2) والشكل (4) فإن مستلزمات الإنتاج (Input) إلى الإنتاج (Output) للقطاع المالي شكلت 14.6 %، بينما شكلت في الوساطة المالية 13.2 % وهي أقل نسبة مقارنة بمؤسسات القطاع المالي الأخرى وهي أيضاً منخفضة على إعتبار أن هذه المؤسسات يقل فيها إستخدام المواد الخام والسلع الوسيطة في إنتاجها.

وبلغت نسبة مستلزمات الإنتاج في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة 21.7 % وبلغت في التأمين 23.5 %، وتعتبر نسبة مؤسسات الوساطة المالية والتأمين مرتفعة نسبياً مقارنة بالوساطة المالية حيث أن القيمة المضافة والإنتاج في الوساطة المالية أعلى بكثير من المؤسسات المالية الأخرى.

جدول (2) نسبة مستلزمات الإنتاج إلى الإنتاج والقيمة المضافة

(القيمة بالألف درهم)

البيـان	مستلزمات الإنتاج / القيمة المضافة	مستلزمات الإنتاج / حجم الإنتاج
الوساطة المالية	% 15.3	% 13.2
التأمين	% 30.7	% 23.5
مؤسسات الوساطة المالية المساعدة	% 27.7	% 21.7
القطاع المالي	% 17.1	% 14.6

شكل (4) التوزيع النسبي لمستلزمات إنتاج القطاع المالي للإنتاج

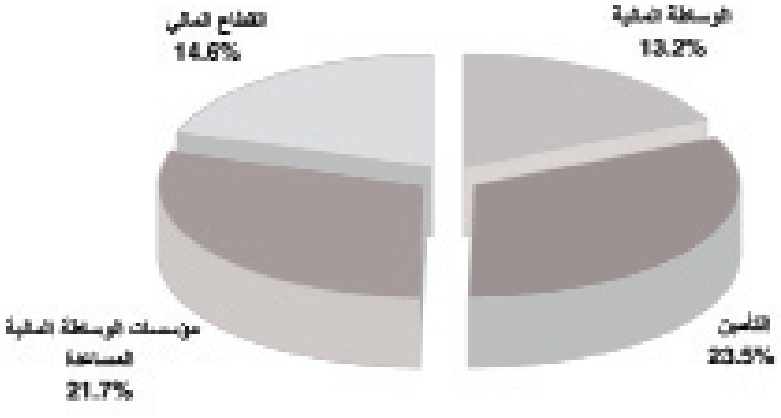

ويتضح من الجدول (2) والشكل (5) أن مستلزمات الإنتاج (Input) إلى القيمة المضافة (Value added) للقطاع المالي شكلت ما نسبته 17.1 %، مما يعني أن القطاع المالي يحتاج إلى ما نسبته 17.1 % من الدرهم كاستهلاك وسيط لخلق ما قيمته درهم واحد كقيمة مضافة في الاقتصاد.

وقد شكلت مستلزمات الإنتاج إلى القيمة المضافة في الوساطة المالية ما نسبته 15.3 %، مما يعني أن نشاط الوساطة المالية يحتاج إلى ما نسبته 15.3 % من الدرهم كاستهلاك وسيط لخلق ما قيمته درهم واحد كقيمة مضافة في الاقتصاد وهي أقل نسبة خلق قيمة مضافة مقارنة بمؤسسات القطاع المالي الأخرى .

كما شكلت مستلزمات الإنتاج إلى القيمة المضافة في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة 27.7 % وشكلت في منشآت التأمين 30.7 %، وتعتبر كلفة خلق القيمة المضافة في كل من ومؤسسات الوساطة المالية المساعدة ومنشآت التأمين مرتفعة مقارنة بالوساطة المالية، مما يعني أن النشاطان مجتمعان يحتاجان إلى ما نسبته 29.1 % من الدرهم لخلق ما قيمته درهم واحد كقيمة مضافة في الاقتصاد.

شكل (5) التوزيع النسبي لمستلزمات إنتاج القطاع المالي للقيمة المضافة

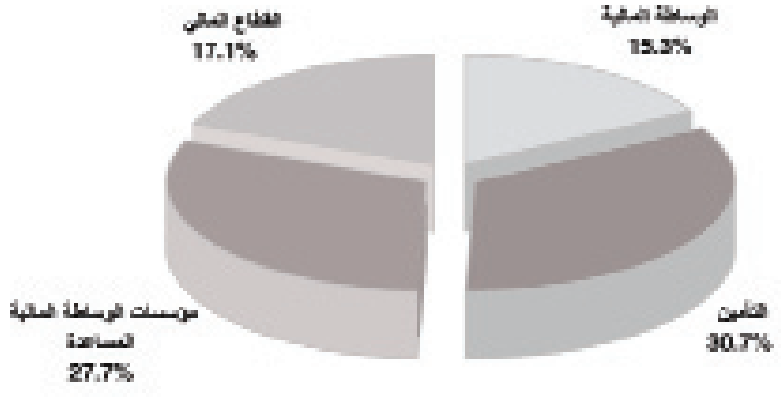

٣ - الإنتاجيـــة

يتضح من الجدول (3) والشكل (6) أن متوسط إنتاجية المشتغل (نصيب المشتغل من الإنتاج) في القطاع المالي بلغ (671) ألف درهم. وقد كانت الوساطة المالية هي الأعلى ضمن القطاع المالي حيث بلغت إنتاجية المشتغل (737) ألف درهم. وترجع أسباب إرتفاع إنتاجية المشتغل في الوساطة المالية إلى ارتفاع حجم الإنتاج في هذه المؤسسات مقارنة مع عدد المشتغلين فيها. في حين أن حجم إنتاج مؤسسات القطاع المالي الأخرى منخفض مقارنة مع عدد المشتغلين فيها مما يدل على أثر قطاع الوساطة المالية على الإنتاجية في القطاع المالي.

كما يتضح إرتفاع إنتاجية المشتغل في الوساطة المالية بما نسبته 9.8 % عن متوسط إنتاجية المشتغل في القطاع المالي. مما يدل على زيادة الطلب على خدمات الوساطة المالية لما لها من أثر في نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تعتمد بشكل رئيسي في تمويل عملياتها الإنتاجية على خدمات الوساطة المالية.

وبلغت إنتاجية المشتغل في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة (334) ألف درهم. وتعتبر هذه الإنتاجية متدنية نسبياً مقارنة مع متوسط إنتاجية المشتغل في القطاع المالي. وترجع أسباب تدني إنتاجية المشتغل في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة إلى إرتفاع عدد المشتغلين مقارنةً مع حجم الإنتاج في هذه المؤسسات.

وبلغت إنتاجية المشتغل في نشاط التأمين (656) ألف درهم. وتعتبر هذه الإنتاجية موازية نسبياً لمتوسط إنتاجية المشتغل في القطاع المالي. وترجع أسباب إرتفاع إنتاجية المشتغل في التأمين إلى إرتفاع حجم الإنتاج في هذه المؤسسات مقارنة مع عدد المشتغلين فيها إذ أنها لا تعتمد على حجم العمالة بشكل مباشر وإنما تتطور وتنمو متأثرة بنمو طلب القطاعات الاقتصادية الأخرى على خدمات التأمين.

جدول (3) متوسط إنتاجية المشتغل في القطاع المالـي

(القيمة بالألف درهم)

البيـــان	إجمالي عدد المشتغلين	حجم الإنتاج	متوسط إنتاجية المشتغل
الوساطة المالية	28,170	20,757,716	737
التأميـن	2,631	1,726,945	656
مؤسسات الوساطة المالية المساعدة	5,404	1,802,396	334
القطاع المالي	36,205	24,287,058	671

شكل (6) – متوسط إنتاجية المشتغل في القطاع المالي

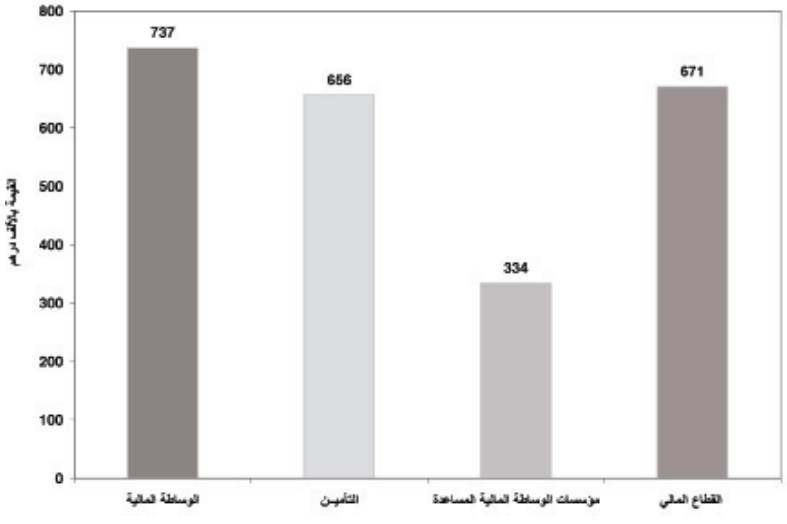

جدول (4) نصيب المنشأة والمشتغل من القيمة المضافة في القطاع المالي

(القيمة بالألف درهم)

البيان	نصيب المنشأة من القيمة المضافة	نصيب المشتغل من القيمة المضافة
الوساطة المالية	104,103	639
التأمين	19,438	502
مؤسسات الوساطة المالية المساعدة	6,357	261
القطاع المالي	44,801	573

يتضح من الجدول (4) والشكل (7) أن نصيب المنشأة من القيمة المضافة في القطاع المالي بلغ (44.8) مليون درهم، بينما بلغ نصيب المنشأة في الوساطة المالية (104.1) مليون درهم مما يدل على التفوق النسبي للمنشآت العاملة في الوساطة المالية من حيث المساهمة في القيمة المضافة ويرجع ذلك إلى أن هذه المؤسسات تعتبر مؤسسات كبيرة الحجم مقارنة مع مؤسسات القطاع المالي الأخرى، ويتضح ذلك جلياً حيث نلاحظ أن نصيب المنشأة من القيمة المضافة في نشاط الوساطة المالية أعلى بنسبة 132 % من نصيب المنشأة في القطاع المالي، وأعلى بنسبة 1,538 % من نصيب المنشأة في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة وأعلى بنسبة 436 % من نصيب المنشأة في التأمين.

وقد بلغ نصيب المنشأة من القيمة المضافة في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة (6.4) مليون درهم ويشكل ما نسبته 14.2 % من نصيب المنشأة في القطاع المالي وبلغ نصيب المنشأة الواحدة العاملة في التأمين من القيمة المضافة (19.4) مليون درهم و يشكل ما نسبته 43.4 % من نصيب المنشأة في القطاع المالي، مما يدل على التفوق النسبي للمنشآت العاملة في الوساطة المالية من حيث المساهمة في القيمة المضافة على مؤسسات الوساطة المالية المساعدة ومنشآت التأمين.

شكل (7) – نصيب المنشأة من القيمة المضافة

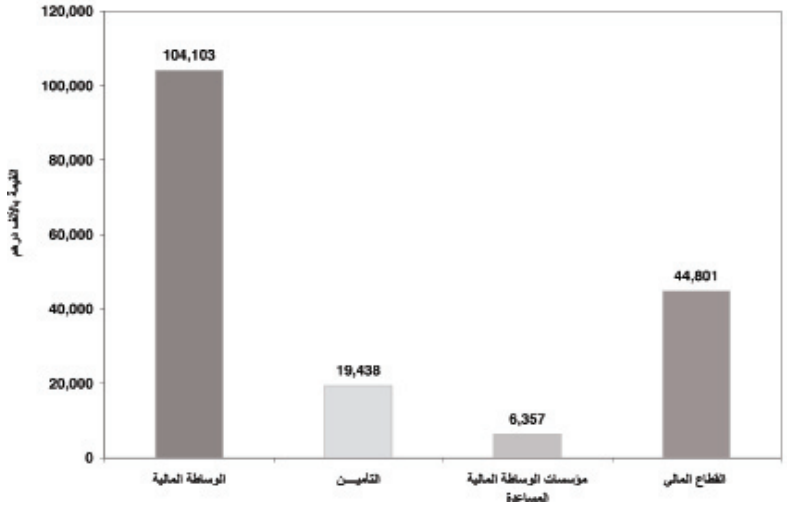

ويتضح من الجدول (4) والشكل (8) أن نصيب المشتغل من القيمة المضافة في القطاع المالي بلغ (573) ألف درهم. وقد بلغ نصيب المشتغل في الوساطة المالية (639) ألف درهم محتلاً الصدارة من حيث مساهمة نصيب المشتغل في القيمة المضافة حيث نلاحظ أن نصيب المشتغل في الوساطة المالية أعلى بنسبة 11.5 % من نصيب المشتغل في القطاع المالي. وأعلى بنسبة 144.8 % من نصيب المشتغل في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة وأعلى بنسبة 27.3 % من نصيب المشتغل في التأمين.

وبلغ نصيب المشتغل من القيمة المضافة في نشاط التأمين (502) ألف درهم ويشكل ما نسبته 86.9 % من نصيب المشتغل في القطاع المالي. بينما بلغ نصيب المشتغل من القيمة المضافة في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة (261) ألف درهم ويشكل ما نسبته 45.5 % من نصيب المشتغل في القطاع المالي. ويعتبر أدنى مستوى لنصيب المشتغل من القيمة المضافة على مستوى الأنشطة المالية الأخرى.

شكل (8) – نصيب المشتغل من القيمة المضافة

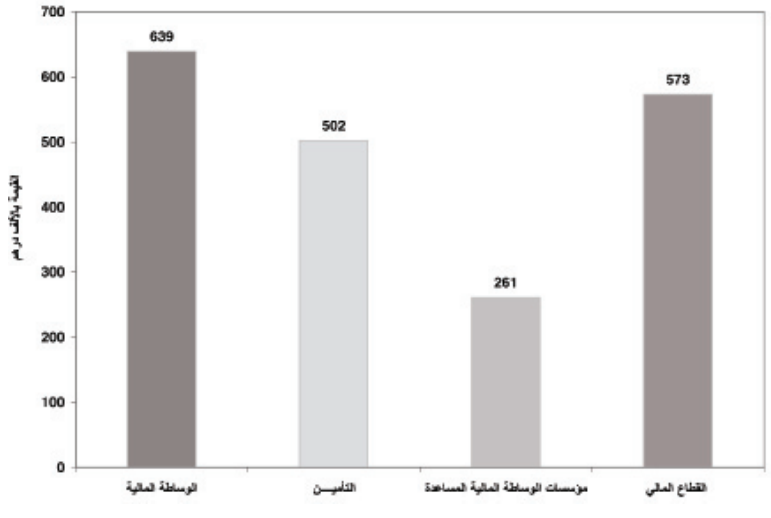

4 - عدد المنشآت والمشتغلين وتعويضاتهم

4-1 عدد المنشآت

يتضح من الجدول (5) أن إجمالي عدد المنشآت العاملة في القطاع المالي بلغ (463) منشأة، وبلغ عدد المنشآت العاملة في الوساطة المالية (173) منشأة مما يجعلها تحتل المركز الثاني في القطاع المالي من حيث العدد وتشكل ما نسبته 37.4 % من الإجمالي، وذلك بسبب ما تتميز به هذه المنشآت من كبر حجمها.

وبلغ عدد المنشآت في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة (222) منشأة بما نسبته 47.9 % من القطاع المالي محتلاً الصدارة من حيث عدد المنشآت العاملة في القطاع بينما بلغ عدد المنشآت العاملة في التأمين (68) منشأة بما نسبته 14.7 % من القطاع المالي وهي نسبة منخفضة مقارنة مع باقي المنشآت.

جدول (5) توزيع المنشآت وعدد المشتغلين وتعويضاتهم

(القيمة بالألف درهم)

النشاط الإقتصادي	عدد المنشآت	إجمالي عدد المشتغلين	عدد المشتغلين بأجر	تعويضات المشتغلين	متوسط أجر المشتغل بأجر السنوي
الوساطة المالية	173	28,170	28,065	3,821,780	136
التأمين	68	2,631	2,580	253,285	98
مؤسسات الوساطة المالية المساعدة	222	5,404	5,249	462,742	88
القطاع المالي	463	36,205	35,894	4,537,807	126

4-2 عدد المشتغلين

يتضح من الجدول (5) والشكل (9) أن إجمالي عدد المشتغلين في القطاع المالي بلغ (36,205) مشتغل، حيث بلغ عدد المشتغلين في الوساطة المالية (28,170) مشتغل بنسبة 77.8 % من إجمالي عدد المشتغلين في القطاع المالي، بينما بلغ عدد المشتغلين بأجر في الوساطة المالية (28,065) مشتغل بأجر ويشكلون ما نسبته 99.6 % من إجمالي عدد المشتغلين في الوساطة المالية، ويعكس هذا العدد الكبير للمشتغلين إزدهار نشاط المعاملات المالية نتيجة لإرتباطها بالتطور الحاصل في الإمارة بشكل عام.

وبلغ عدد المشتغلين في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة (5,404) مشتغل بنسبة 14.9 % من إجمالي عدد المشتغلين في القطاع المالي، بينما بلغ عدد المشتغلين بأجر في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة (5,249) مشتغل بأجر ويشكلون ما نسبته 97.1 % من إجمالي عدد المشتغلين في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة كما بلغ عدد المشتغلين في منشآت التأمين (2,631) مشتغل بنسبة 7.3 % من إجمالي عدد المشتغلين في القطاع المالي، بينما بلغ عدد المشتغلين بأجر في منشآت التأمين (2,580) مشتغل بأجر يشكلون ما نسبته 98.1 % من إجمالي عدد المشتغلين في منشآت التأمين.

شكل (9) التوزيع النسبي لإجمالي عدد المشتغلين في القطاع المالي

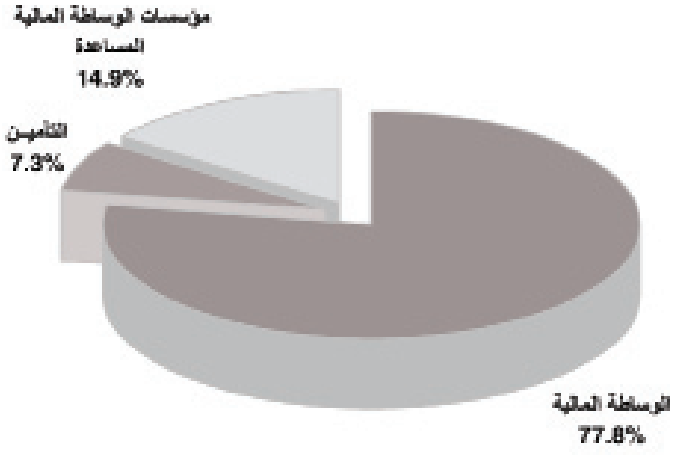

4-3 تعويضات المشتغلين

يتضح من الجدول (5) والشكل (10) أن تعويضات المشتغلين في القطاع المالي بلغت (4,538) مليار درهم، حيث بلغت تعويضات المشتغلين في الوساطة المالية (3,822) مليار درهم وقد شكلت ما نسبته 84.2 % من التعويضات المدفوعة في القطاع المالي محتلاً بذلك الصدارة من حيث قيمة التعويضات المدفوعة للمشتغلين. ويتبين تعويضات المشتغلين في الوساطة المالية أعلى بنسبة 726 % من التعويضات المدفوعة للمشتغلين في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة وأعلى بنسبة 1,410 % من التعويضات المدفوعة للمشتغلين في منشآت التأمين. ويرجع سبب ارتفاع تعويضات المشتغلين في هذه المؤسسات إلى فئات المشتغلين فيها حيث أنها تصنف من الفئات المؤهلة المتخصصة الأمر الذي يتطلب ارتفاع في التعويضات لتتماشى مع المؤهلات والتخصصات.

و بلغت تعويضات المشتغلين في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة (463) مليون درهم وشكلت ما نسبته 10.2 % من التعويضات المدفوعة في القطاع المالي، بينما بلغت تعويضات المشتغلين في منشآت التأمين (253) مليون درهم وشكلت ما نسبته 5.6 % من التعويضات المدفوعة في القطاع المالي .

شكل (10) تعويضات المشتغلين في القطاع المالي

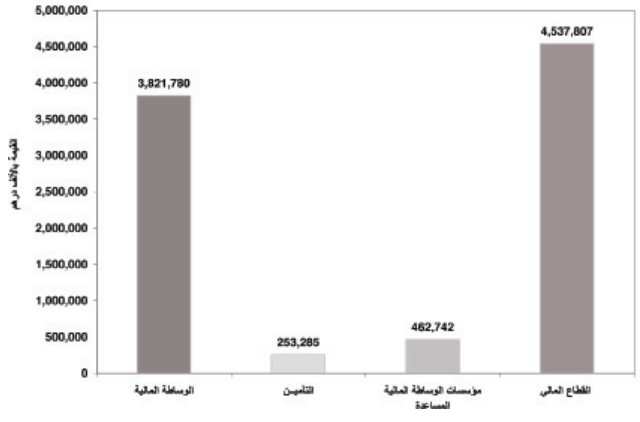

4-4 متوسطات الأجور السنوية

يتضح من الجدول (5) والشكل (11) أن متوسط أجر المشتغل بأجر في القطاع المالي بلغ (126) ألف درهم، وبلغ متوسط أجر المشتغل في الوساطة المالية (136) ألف درهم محتلاً بذلك الصدارة من حيث أعلى متوسط أجر في القطاع المالي، ويرجع ذلك إلى انخفاض متوسط أجر المشتغل بأجر في باقي الأنشطة المالية. ويظهر ذلك جلياً حيث نلاحظ أن متوسط أجر المشتغل في الوساطة المالية أعلى بنسبة 8 % من متوسط أجر المشتغل في القطاع المالي، وأعلى بنسبة 54.5 % من متوسط أجر المشتغل في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة، وأعلى بنسبة 38.8 % من متوسط أجر المشتغل في منشآت التأمين.

وبلغ متوسط أجر المشتغل بأجر في مؤسسات الوساطة المالية المساعدة (88) ألف درهم ويشكل ما نسبته 69.8 % من متوسط أجر المشتغل في القطاع المالي، وهو أقل متوسط أجر في القطاع المالي بينما بلغ متوسط أجر المشتغل بأجر في منشآت التأمين (98) ألف درهم ويشكل ما نسبته 77.8 % من متوسط أجر المشتغل في القطاع المالي.

شكل (11) متوسط أجور المشتغلين في القطاع المالي